بيان صادر عن برنامج مراقبة أداء المجالس المنتخبة «راصد»

2015/3/9

رحب برنامج راصد بوصول مشروع قانون اللامركزية ومشروع قانون البلديات للسلطة التشريعية بعد أن انتهت السلطة التنفيذية من إعداد مسودة القانونين، حيث تأتي هذه الجهود ضمن عملية الانتقال الديمقراطي السلمي حيث أنه لا بد من توافر عناصر أساسية من أجل ضمان استدامة التنمية المحلية في جميع المحافظات بشكل متوازي تتمثل في زيادة التشاركية في صنع القرار وتكريس المساءلة المجتمعية للوصول إلى تنمية حقيقية وأن البلديات واللامركزية من أهم المرتكزات لتأسيس عملية إصلاح ديمقراطي شمولي نوعي.

إن عملية إحداث التغيير المنشود الذي نادى به جلالة الملك خلال افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس النواب يضع على عاتق السلطة التنفيذية والتشريعية مسؤوليات عدة أهمها؛ إقرار مجموعة من التشريعات الناظمة للحياة السياسية والإدارية في الأردن بدءاً من إقرار اللامركزية والبلديات مروراً بالأحزاب وانتهاءً بالانتخابات، حيث لا بد من توافر مجموعة من الحوارات المجتمعية والأهلية التي تنخرط ضمن عملية التشاركية في صنع القرار.

وإننا في راصد نثني على التشبيك الإيجابي بين الحكومة والمجتمع المدني خلال فترة إعداد القانونين حيث أن هذا الاشتباك يمثل تطبيق للعلاقة التكاملية بين الحكومة و المجتمع المدني إن عملية التطوير التي حصلت على مشروع قانون اللامركزية في الحكومة بشكل عام و وزارة الداخلية بشكل خاص و نشير في راصد أن النسخة الحالية التي أرسلت لمجلس النواب هي النسخة الرابعة المعدلة لمشروع قانون اللامركزية ومشروع قانون البلديات وقد تم تعديل مشروع القانونين بعد مشاورات ونشاطات متعددة نفذتها الحكومة مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني علماً بأن النسخة التي أرسلت لمجلس النواب تحمل في طياتها إيجابيات كبيرة تمثلت بالاستجابة للعديد من التوصيات التي قدمها فريق راصد خلال عام كامل من العمل المشترك. إن الفرصة المواتية لمجلس النواب والتي تتمثل في العمل على تطوير ورغد مشروع القانونين يجب أن تستغل بطريقة إيجابية تساهم في موائمة اللامركزية والبلديات وانسجامها مع الممارسات الدولية الفضلى في مجال الإدارة المحلية، ندعوا في راصد أن يتم الشروع بحوار وطني من قبل السلطة التشريعية للوصول إلى قانون متكامل قادر على تحقيق التنمية المستدامة والرؤى المجتمعية في تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة.

إن إرسال مشروع قانوني البلديات واللامركزية إلى مجلس النواب في نفس اليوم الذي يصادف اليوم العالمي للمرأة ما هو إلا رسالة للحكومة ومجلس النواب معاً للحفاظ على حق تمثيل المرأة في القانونين ونتمنى من مجلس النواب أن يتبنى إدماج الكوتا النسائية في قانون اللامركزية بشكل خاص.

وانطلاقاً من أهمية الحوار الوطني سيعقد راصد أولى حواراته الوطنية غداً في محافظة جرش وذلك بالتعاون مع مديرية التنمية المحلية في وزارة الداخلية واللجنة الإدارية في مجلس النواب.